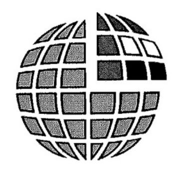
# التعليم في القرن الحادي والعشرين

جيرزي فياتر
وزير التعليم الوطني
جمهورية بولندا



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies and Research

سلسلة محاضرات الإمارات
13

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار **«سلسلة محاضرات الإمارات»** التي تتناول المحاضرات والندوات، وورش العمل المتخصصة التي عقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، والتي يدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية والمتضمنة معالجة ودراسة قضايا الساعة. فهذه السلسلة تهدف لتعميم الفائدة وإثراء الحوار البناء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ والمهتم، أينما كان.



اهداءات ٢٠٠٣

سفارة الإمارات العربية المتحدة

# سلسلة محاضرات الإمارات

-13-

# التعليم في القرن الحادي والعشرين

جيرزي فياتر

وزير التعليم الوطني

جمهورية بولندا

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم السبت الموافق 15 آذار/مارس 1997



الطبعة الأولى 1997

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567، أبوظبي

دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 764666 - 9712 ـ فاكس: 773533 - 9712

E-mail: root@ecssr.edu

# التعليم في القرن الحادي والعشرين

## مقدمة

بينما تقترب لحظة إسدال الستار على القرن العشرين، يزداد إدراكنا بأهم التحولات الهائلة في هذا القرن، ألا وهو التحول الكبير في العلم والتقنية والتعليم، في هذا العالم الذي أصبح كالقرية الصغيرة. ونستطيع أن نستدعي إلى أذهاننا ما كتبه جول فيرن ـ منذ 124 عاماً ـ عن أحد الرحالة الشجعان، الذي استطاع أن يدور حول الكرة الأرضية في ثمانين يوماً، وهي مهمة كانت في حكم المستحيل آنذاك. أما اليوم فإن الأقمار الصناعية تدور حول الكرة الأرضية عدة مرات في اليوم الواحد، بل أصبح باستطاعة البشر أن يدوروا حول العالم مثل بطل قصة جول فيرن. كذلك يمكننا الاتصال عبر أقطار الكرة الأرضية بسهولة ويسر مثلما نتصل بجيراننا في السكن، وأصبحت أجهزة الكمبيوتر ـ بقدراتها المتنامية ـ تتيح لنا القيام بمهام لم نكن نتخيلها من قبل.

## تراث القرن العشرين

لا شك أن التقنية هي نتاج تطور المعرفة البشرية، وبدورها تسهم هي أيضاً في إثراء هذه المعرفة. وبسبب هذه العلاقة السببية المتبادلة تنمو المعارف في زماننا هذا، بسرعة لم يعهدها التاريخ الإنساني من قبل. وقد نبعت هذه السرعة أساساً من نظم التعليم الجديدة التي تم تطويرها خلال هذا القرن، فغيَّرت طبيعة التعليم تغييراً كبيراً. وإذا أردنا

أن نستعرض هذه التحولات في نظم التعليم، فسوف نجد أن أربعة منها لها أهمية خاصة؛ ويمكننا أن ندرجها فيما يلي.

أولاً: خلال القرن العشرين امتدت نظم التعليم الرسمي - التي تدعمها الدولة في أغلب الأحوال - إلى مناطق من العالم وقطاعات من المجتمع لم يكن التعليم يصل إليها فيما مضى. وأصبح التعليم الشامل أمراً عادياً، على الأقل في الدول المتقدمة. واختفت الأمية من العالم المتقدم بعد أن كانت أمراً شائعاً منذ مائة عام، حتى أصبحت على شفا الانحسار في جميع الدول. ولم تعد الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي مقصورة على الصفوة وعلية القوم، بل أصبحت مؤسسات قومية تلتحق بها أعداد متزايدة من كافة قطاعات المجتمع.

ثانياً: على ضوء ما أملته ظروف العصر الحديث من الاتجاه إلى التخصص، ومع التوسع في التعليم العالي، تمت التضحية بأسلوب التعليم الشامل لإفساح المجال للتخصص، بعد أن بات أمراً حتمياً يفرضه تنامي المعرفة ومتطلبات الاقتصاد الحديث.

ثالثاً: هناك توجه يزداد انتشاراً نحو تدويل نظم المعلومات والتعليم، ويعيد إلى أذهاننا أحد خصائص جامعات العصور الوسطى في أوربا، والتي كانت جامعات شاملة - على الأقل في إطار الحضارة الغربية - إذ كانت تستخدم لغة واحدة هي اللاتينية، وقاعدة فلسفية مشتركة هي

المسيحية. أما اليوم فإن شمولية التعليم العالي أصبحت تتخطى حدود العالم الغربي نفسه، إذ أصبحت اللغة الإنجليزية هي اللغة المشتركة الجديدة، وأصبحت شبكة الإنترنت هي الأداة الجديدة التي تجمع الناس، وتجعل الحدود بين الدول أقل أهمية مما كانت عليه في الماضي.

رابعاً: مع غزارة المعلومات المتاحة للبحث والتعليم، والتي تتضاعف بسرعة غير معهودة، فإن إمكانية أن يقرأ الشخص المتعلم كل - أو جُل - ما ينشر في مجال اهتمامه، أصبحت أثراً من الماضي الذي ولىّ ولن يعود. ومن ثم يتعين علينا أن نعتمد على بنوك المعلومات والملخصات والعروض الموجزة، التي تجتمع لتجعل هذه العملية أمراً مثيراً للإحباط. بل إن سرعة نمو المعارف جعلت الجيل الأكبر سناً من الأساتذة - في كثير من المجالات - أقل تميزاً من زملائهم الأصغر سناً.

من هذا المنطلق يتحتم إضفاء الأولوية على إعادة التوجيه العام لأهداف التربية الحديثة، بطريقة يستطيع نظام التعليم من خلالها أن يخرج أناساً متطورين، قادرين على التكيف مع متطلبات عالم تتزايد درجة تعقيده.

## توجيهات التجديد في العملية التعليمية

وفيما يلي بعض توجيهات التجديد ذات الأهمية الكبرى:

أولاً: يجب أن يركز التعليم على بناء الشخصية أكثر من استيعاب المعلومات الفعلية، لا سيما أن التزايد المستمر في حجم المعارف، وقدرات تخزين ومعالجة البيانات التي توفرها تقنية الكمبيوتر الحالية، جعل ما نتذكره أقل أهمية بكثير مما نفهمه. علاوة على ذلك، لا يعني بناء الشخصية مجرد إتقان القدرة على تفسير البيانات تفسيراً صحيحاً، أو العثور على المعلومات الضرورية واستخدامها، بل يعني القدرة على التعامل مع المشاكل الأخلاقية والفلسفية المعقدة في العالم المعاصر. ولعل في الخلاف الأخير حول إمكانية استنساخ البشر ما يوضح هذه النقطة، ويثبت أن الشخص المتعلم في المستقبل عليه أن يفهم تلك التساؤلات بطريقة علمية، وأن يقيِّم دلالاتها الأخلاقية.

ثانياً: سيكون على التعليم أن يرتد - مرة أخرى - إلى العمومية أكثر من التخصص، وإذا كان القرن العشرون قد تميز بزيادة التخصص، فإن أهم سمات القرن القادم ستتمثل في الجمع بين القدرة على التفكير الشامل، وبين الإحاطة بما وراء حدود التخصصات الرئيسية.

ثالثاً: حتى يصبح التعليم دولياً بمعنى الكلمة، يتعين التركيز على إعطاء الحرية للطلاب والمدرسين، وعلى الانتقال السريع للمعارف، وعلى المشروعات التعاونية، وعلى التحاور الأكاديمي بين الأمم. لقد أصبح «الاعتماد المتبادل» هو سمة العصر، ومن ثم فإن التعليم لن يكون أداة للتعاون بين الأمم فحسب، بل سيكون نتاجاً حقيقياً للجهود المشتركة التي يبذلها الناس من مختلف الثقافات والأمم.

إن القدرات الفنية ـ اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ـ أصبحت في متناول البشرية، وكل ما نحتاجه هو الإرادة السياسية للصفوة، ودعم الشعوب وإخلاص رجال التعليم. ولو أدرك هؤلاء وأولئك أهمية تعليم ذلك النوع الجديد من الرجال والنساء، الذين سيكون بمقدورهم التعامل مع مشكلات القرن القادم، فإنهم سيتمكنون من تحقيق هذا الهدف. إن هذا الهدف هو إيجاد إنسان النهضة الجديدة، الذي يتصف بالعلم الواسع والتسامح، والاهتمام بمختلف الثقافات، والقدرة على فهم المشكلات المعقدة، والذي يمتلك قدرات خلاقة. ومثل هذا الهدف ليس بعيد المنال، لكن الطريق إليه ليس مفروشاً بالورود، بل هو طريق شاق ومحفوف بالمصاعب.

ولا شك أن هناك مشكلة كبرى تواجهنا، مع قرب نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، ألا وهي تفاوت الأوضاع بين الأمم، وتباين إخفاقاتها وطموحاتها القومية. صحيحٌ أن المشكلات التي

تعاني منها البشرية تكاد تكون واحدة، لكن الظروف التي تطرأ فيها تلك المشكلات تختلف من دولة إلى أخرى. ومعروف أن الدول الديمقراطية الغنية المعاصرة، أنشأت مؤسساتها التعليمية على مدار تاريخ طويل، في عملية متشابكة، شملت النمو الاقتصادي وبناء الأمة والتنمية السياسية والتغير الفكري. لقد كانت عملية تطورية بدأت جذورها منذ أواخر العصور الوسطى. وقد يكون من المفيد أن نذكر النهج الذي اتبعته الحضارة الغربية خلال تطورها، إذ ارتكزت على الاكتشافات العلمية والتعليم، وهذان الأمران كانا قائمين على مبدأ حرية الفكر، وعلى هذا الأساس أصبح التقدم الهائل في التقنية أمراً ممكناً.

لكن الحضارة الغربية قامت بغزو مناطق أخرى من العالم، وأقامت لها إمبراطوريات، وأثرت في أنماط حياة شعوب كثيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا. وكان من أهم عواقب توسع الحضارة الغربية ـ بهذه الوسيلة ـ حدوث تنمية مشوهة للمناطق المستعمرة والتابعة، حين فرضت مفاهيمها ومؤسساتها التعليمية الغربية. وما كان لعملية التصدير تلك أن تفرز نظماً تعليمية تضارع النظم الغربية، لولا وجود الظروف الاقتصادية المؤاتية، ولولا الدول والمؤسسات السياسية التحررية. ورغم وجود بعض المؤسسات التي بلغت مستوىً مقبولاً، فإن المستوى العام للتعليم في المناطق التابعة ظل دون مستوى التعليم في الدول المتقدمة. وبناءً على ذلك، فإن أحد أهم الأمور ـ ونحن في بداية

القرن الحـادي والعشـرين ـ أن يتم تجـاوز الفجوة بين القدرات التعليمية في الدول النامية ومثيلاتها في بقية دول العالم المتقدم.

ومن أخطر المهام الاستـراتيجـيـة للتـعليم في القـرن القـادم، مسـألة تدويل التنمـيـة الفكرية للبـشـرية. وقـد ذكـرنا من قـبل أن العـالم أصـبح يعيش في عصر «الاعتمـاد المتبـادل»، مما يترتب عليه أهميـة تعليم الناس كي يفـهمـوا الآخـرين ويحتـرمـوا ثقافـاتهم المختلفـة، ويهتـمـوا بمـا يمكنهم تقـديمه ليقـضـوا على العـصـبـيـات القـديمة. بمـعنى آخـر، يجب أن يكون الشـاغل الأول للتعليم في القرن الحـادي والعشرين هو المستقبل، ويجب ألا يُنظر إلى التـعليم كمـجـرد أداة للنمـو الاقتـصـادي، بل كـاسـتـراتيـجـيـة لبناء علاقات أفضل بين الأمم.

## التعليم في بولندا خلال فترة التحول الديمقراطي

إن مشـكلات التعليم لدى الدول الشيـوعية السـابقة ـ في وسـط وشـرق أوربـا ـ هـي مـشـكلات فـريدة من نـوعهـا، لأن تلك الدول تـختلف في أنمـاط تنميـتـهـا وفي مـشـكلاتـهـا الـحـاضـرة، عن الـدول الديمـقـراطيـة القـديمـة في الـغرب، وعن الدول النـامية الجـديدة التي كـانت دولاً تابعة فيمـا مضـى.

من المعروف أن النظم الشيـوعية قـامت في مـجتمـعات أقل تقدماً بكثير من الناحـيـة الاقـتـصـادية، مقـارنةً بـالدول الغـربيـة الديمقـراطيـة، فيمـا عدا

تشيكوسلوفاكيا السابقة. ورغم أن نظم التعليم فيها كانت جيدة بدرجة معقولة في بعض الأحيان، لا سيما من حيث تعليم الصفوة، إلا أنها ـ فيما يتعلق بحركة المجتمع ـ كانت أقل انفتاحاً من النظم التعليمية في الغرب.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، واجهت جميع الدول الشيوعية نتائج خطيرة، ولحقتها خسارة فادحة في الفئات المتعلمة، وفاقم من هذه الخسارة هجرة أعداد كبيرة من المتعلمين. ففي بولندا على سبيل المثال كان عدد حملة الشهادات الجامعية قبل الحرب زهاء مائة ألف، ولكن بعد الحرب لم يكن منهم في بولندا إلا خمسون ألفاً، أما الباقون فقد قضى عليهم الغزاة الألمان والسوفييت، أو استمروا يعيشون في الدول الغربية كمهاجرين لأسباب سياسية.

إزاء هذه الأوضاع، أخذت النظم الشيوعية على عاتقها تحقيق طموحات النمو الاقتصادي السريع، وهذا بدوره كان يتطلب عمالة جيدة التعليم والتدريب. وكانت تلك النظم تفضل التعليم لأسباب سياسية، لأن الأيديولوجيا الشيوعية كانت تستلزم أن يتحول الناس روحياً حتى يتلاءموا مع متطلبات النظام الاجتماعي الجديد. ولهذه الأسباب كلها قامت تلك الأنظمة بجهود حثيثة لبناء مرافق تعليمية جديدة وتوسعة المرافق القديمة، وأصبحت المجتمعات الشيوعية جيدة التعليم نسبياً، لا سيما في المرحلتين الابتدائية والثانوية.

## معوقات تطوير التعليم

بيد أن هذه النظم شابها بعض جوانب القصور، أولها أن التعليم كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالرقابة السياسية والأيديولوجية، مما أثر في كثير من الأحيان على جودة التعليم، لا سيما في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية. وكانت درجة الرقابة تختلف من دولة شيوعية إلى أخرى، ومن ثم كانت أهم سمات التعليم - في الدول الشيوعية - هي خضوع التعليم للرقابة السياسية.

الأمر الثاني أن الحكومات الشيوعية كانت تميل إلى تنظيم التعليم بطريقة بيروقراطية دقيقة، وغالباً على حساب جودته، لأن مفهوم التعليم الحر لا يتفق مع الرقابة السياسية الصارمة. وأخيراً مع تدهور النظم الاقتصادية الشيوعية بمرور الوقت، ضعفت قدرة التعليم على المنافسة بسبب ندرة الموارد، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين قدرات نظام التعليم في ظل النظم الشيوعية وبين قدراته في الغرب. وفي مثل هذه الظروف لم يستطع إلا عدد قليل من الناس الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، وكانت نسبة الطلاب الجامعيين في الدول الشيوعية أقل ثلاث مرات من مجتمعات أوربا الغربية.

منذ بداية فترة التحول الديمقراطي في بولندا، وتشكيل أول حكومة غير شيوعية في آب / أغسطس 1989، بدأت خطوة مهمة على طريق

تحول بولندا إلى الديمقراطية السياسية واقتصاد السوق، والاندماج مع الدول الغربية الديمقراطية. ولم تتغير تلك الأهداف عندما حدث انتقال للسلطة إلى ائتلاف يسار الوسط، حسبما أفرزت نتائج الانتخابات البرلمانية (1993) والرئاسية (1995). وأستطيع القول إن هناك إجماعاً قومياً على التوجه المطلوب للتغيير في التعليم البولندي.

لقد بات التعليم واحداً من المجالات الاستراتيجية للتحول المنهجي، وذلك لسببين على الأقل. أولهما أن التغيرات في محتوى التعليم وهيكله أصبح يُنظر إليها باعتبارها تغيرات مطلوبة وحاسمة لبناء الثقافة السياسية الديمقراطية، وباعتبارها أمراً ضرورياً لدعم النظام السياسي والقانوني الديمقراطي. وثانيهما أن التغييرات في التعليم اعتُبرت كذلك ذات أهمية استراتيجية للإصلاح الاقتصادي.

## تطوير التعليم والإصلاحات المؤسساتية

يرى ليزيك بالسيروفيتش، نائب رئيس الوزراء السابق (1989 ـ 1991) ورائد الإصلاح الاقتصادي في بولندا، أن التعليم ومعه الإصلاحات المؤسساتية (التي يطلق عليها الدستور الجديد) هي شروط أساسية لبناء ديمقراطية مستمرة وحكيمة وحقيقية، وإرساء دعائم اقتصاد ديناميكي. ويُرجع بالسيروفيتش المزايا التي تتمتع بها بعض الدول ـ مثل بولندا ـ إلى الارتفاع النسبي لمستوى التعليم قبل بداية

الإصلاحات (مقارنةً بأغلب الدول فيما يسمى «العالم النامي»). لكنه ينبه إلى أن هذه المزايا قد تفرز آثاراً سلبية، إذا لم تصاحب الحرية السياسية إصلاحات اقتصادية، لأن مثل تلك الظروف تجبر المتعلمين على استخدام حريتهم المستردة في الهجرة من أوطانهم، بحثاً عن عائد مجز لمهاراتهم في دول أخرى.

ومن الأمور الهامة في هذا الصدد، أن إحباط الطبقة المتعلمة سيعود بالسلب على الاستقرار السياسي، والذي بدونه لا يمكن تحقيق الإصلاحات الاقتصادية القاسية. وما أن تبدأ الإصلاحات الاقتصادية حتى يصبح التعليم أحد العوامل الرئيسية التي تساعد في إنجازها. وفي هذا الصدد يقول بالسيروفيتش:

> ما أن يتم القيام بإصلاحات جذرية حتى تزداد الحوافز النسبية في بعض المجالات الجديدة زيادة كبيرة. والحوافز النسبية تعني الفروق في الدخل المتوقع، بين إنسان حصل على التعليم الصحيح، وآخر لم يحصل على هذا التعليم. وقد زادت هذه الحوافز النسبية زيادة هائلة في تلك الدول التي حدث فيها تحول جذري، ونتيجةً لذلك حدثت زيادة في الطلب على التعليم، كما حدثت زيادة في العرض، فقد ارتفع عدد المدارس وإن اختلفت جودتها بالطبع.

## تشريعات تطوير التعليم في بولندا

في أيلول / سبتمبر 1991 أصدرت بولندا قانوناً جديداً ينظم التعليم الوطني (قانون أيلول / سبتمبر 1991 بشأن نظام التعليم)، وقد أدخلت عليه تعديلات طفيفة خلال السنوات الأربع التالية، لكن خطوطه الأساسية بقيت كما هي. وقبله بعام صدر قانون أيلول / سبتمبر 1990، بشأن التعليم العالي، وشكل جزءاً لا يتجزأ من الإصلاحات القانونية المتعلقة بالتعليم البولندي.

ويمكننا أن نستعرض أهم العناصر الرئيسية للتشريع الجديد الخاص بالتعليم في بولندا كما يلي:

أولاً: تشدد القوانين الجديدة على مبدأ اللامركزية، ومسألة الإدارة الذاتية في كافة أنواع المؤسسات التعليمية. فأصبحت الجامعات ـ وغيرها من مدارس التعليم العالي ـ مستقلة عن الدولة، يرأسها عمداء ورؤساء منتخبون، وليس للحكومة المركزية أي سلطة على انتخاب هؤلاء المسؤولين، ولا تستطيع إقصاءهم عن مناصبهم. وتتمتع مدارس التعليم العالي بحرية وضع مناهجها وتعيين موظفيها، إلى غير ذلك من الأمور. وللحكومة المركزية ـ من خلال وزير التعليم ـ سلطة الإشراف على الأمور المالية، من منطلق أن الدولة هي التي تدفع معظم ميزانية المدارس، وبإمكانها اتخاذ بعض القرارات المهمة فيما يتعلق بالترقية إلى

المستويات الأعلى (مثل الترقية إلى درجة أستاذ)، أما الأمور الأخرى فإن الجامعات تتصرف فيها حسبما ترى.

وبالنسبة للمستويات الأدنى من التعليم، فإن أسلوب اللامركزية يتحقق من خلال إشراف الحكومات المحلية على كافة المدارس الابتدائية وبعض المدارس الثانوية. في حين تقدم الحكومة المركزية معظم التمويل وتضع لها المناهج، لكن جميع الأمور الإدارية تبقى في أيدي مشرفي المدارس الذين تعينهم الحكومات المحلية.

ثانياً: أبقت القوانين على المبدأ الاشتراكي القائل بمجانية التعليم في جميع المراحل (بما في ذلك التعليم الجامعي)، لكنها أتاحت لمؤسسات التعليم العالي التي تديرها الدولة أن تفتح دورات إضافية (مثل الدورات المسائية والتعليم خارج أسوار الجامعة) لمن هم على استعداد لدفع الرسوم. وكثيراً ما يتعرض هذا الأمر للانتقاد، باعتباره حلاً وسطاً لا يرضي أحداً، لأن غالبية الشعب تطالب باستمرار مجانية التعليم. ولكن الضغوط المالية لا تسمح بتوفير التعليم الجامعي المجاني لكل من يطلبه، ولذلك تم اعتماد نظام تنافسي من خلال امتحانات القبول، يصل بنسبة المقبولين إلى ما يقرب من 50٪.

ثالثاً: فتحت القوانين الباب لإنشاء مدارس خاصة لكافة مراحل التعليم، فتم إنشاء 108 مدرسة تستوعب ما يربو على 100,000 طالب

(حوالي 13٪ من مجموع الطلاب في الجامعات البولندية والمؤسسات التعليمية التي في مستواها). ويلاحظ أن الكليات الخاصة نهضت بجودة التعليم العالي في بولندا بسبب مرونة برامجها. ويتم إنشاؤها في مناطق صغيرة كانت فيما مضى محرومة من أي نوع من التعليم العالي. ورغم الانتقادات التي تتعرض لها من قبل الأساتذة في الجامعات الحكومية القديمة، فإن سبل النمو ما زالت ميسرة أمامها. وأعتقد أن الكليات الخاصة الضعيفة ستختفي بمرور الوقت من خلال المنافسة الطبيعية، بينما ستنمو الكليات الأفضل وتصل إلى مستوى أكاديمي يضارع أشهر الجامعات الحكومية.

رابعاً: بخصوص أوضاع المدرسين، فقد نظمها ميثاق المدرسين الصادر في 26 كانون الثاني/يناير 1982، وقد استمر العمل به رغم محاولات إلغاء ما جاء فيه من امتيازات (مثل حماية الوظيفة والتقاعد المبكر). وهذه بالطبع مسألة ذات حساسية سياسية، إذ إن العديد من وزراء التعليم المتتالين - خلال ا لسنوات الأولى للإصلاح البولندي - حاولوا خفض امتيازات المدرسين، وفتح باب التنافس العام في هذه المهنة، ولكن هذه السياسة قوبلت بمعارضة قوية من قبل اتحاد المدرسين. البولندي القوي، الذي ينتمي إليه ما يقرب من نصف المدرسين، جدير بالذكر أن اتحاد المدرسين انضم إلى تحالف اليسار الديمقراطي في حملته الانتخابية عام 1993، وظهر التحالف كأقوى

تشكيل برلماني (37 ٪ من مجموع المقاعد)، واستطاع مع حزب الشعب البولندي أن يشكل الحكومة. وعندئذ أصبح اتحاد المدرسين جماعة ضغط شديدة الفعالية داخل التحالف الحاكم. وفي عام 1996 قام البرلمان بتعديل ميثاق المدرسين، بدون التعرض لخصائصه الأساسية (مثل حماية الوظيفة وحقوق وامتيازات المدرسين).

خامساً: كان القصد من وراء القوانين الجديدة إحداث تجديد في عملية التعليم، فقد انضمت أكثر من 100 مدرسة ثانوية إلى ما يسمى بـ «المدارس الخلاقة»، التي تقوم بتجربة مناهج وأشكال جديدة من التعليم. وإن كان هذا العدد يعتبر قطرة في محيط بالنسبة لعدد مدارس بولندا، الذي يزيد على 25 ألفاً. كما قامت وزارة التعليم بتطوير مجموعة جديدة من الإرشادات ما زالت في إطار البحث، ومن المقرر أن يتم تنفيذها اعتباراً من أيلول/سبتمبر 1997. وجوهر هذا الإصلاح هو تحرير التعليم البولندي من عبء تلقين المعلومات، وتشجيع التفكير الخلاق، واستقلال المدرسين فيما يتعلق باتباع أفضل مناهج التدريس.

سادساً: طبقاً لقانون 1991 لا يجوز للمدارس التابعة للدولة أن تشترك في أي نوع من الأنشطة السياسية. والأحزاب السياسية بدورها لا يجوز لها ممارسة نشاطاتها داخل المدارس. وعلى المدارس أن تراعي مبدأ الحياد السياسي. وهذا لا يعني أنها تدير ظهورها للتعليم

المدني، بل يتوجب على المدارس أن تشجع القيم الديمقراطية المدنية، وأن تقدم للطلاب المعلومات الموضوعية عن كيفية عمل النظام السياسي. لكن عليها ألا تدرس للطلاب أي مذهب سياسي معين أو تؤازر حزباً سياسياً بعينه. ولا ينطبق مبدأ الحياد السياسي على المدارس الخاصة، إذ يجوز لها أن تتصرف كيفما تشاء.

سابعاً؛ يتوجب على المدارس العامة ـ طبقاً للقوانين المعمول بها حالياً ـ أن تشجع حرية الضمير بين جميع الطلاب. وطبقاً لقانون 1991 أصبح لزاماً على المدارس العامة أن تقدم دروساً في التعليم الديني، إذا طلب ذلك سبعة من الطلاب أو الآباء. ومن الناحية العملية يحضر غالبية طلاب المدارس الخاصة والثانوية دروساً دينية في العقيدة الكاثوليكية الرومانية، ويتوقع من المدارس أن تتسامح مع الطلاب الذين لا يحضرون تلك الدروس، وهو ما يحدث بالفعل في أغلب الأحوال. وقد ظهرت شكاوى من النفوذ المتنامي للكنيسة الكاثوليكية الرومانية في الحياة المدرسية، من خلال إعادة تقديم التعليم الديني. وتلك مسألة حساسة من الناحية السياسية، وتستدعي تسامحاً وتفهماً من كافة الأطراف.

من المعروف أن مجلس إصلاح التعليم يُعيِّنه ويرأسه وزير التعليم في الحكومة المركزية، ويتكون من حوالي أربعين شخصاً من ألمع

الشخصيات العامة في مجال التعليم. وهذا المجلس مشغول ـ منذ عام 1996 ـ بوضع برنامج لإصلاح التعليم، يتم تنفيذه تدريجياً على مدار السنوات العشر أو الخمس عشرة القادمة، ويهدف هذا البرنامج إلى ما يلي:

(1) إتاحة التعليم لقطاع أكبر من الشباب البولندي، وهو هدف يتطلب زيادة كبيرة في مجال التعليم الجامعي، بغرض الوصول إلى مستوى أوربا الغربية مع نهاية العقد القادم.

(2) إخراج التعليم الثانوي الحالي من مجاله الضيق، وتوجيهه نحو التدريب المهني والتعليم العام.

(3) تحسين مستويات التعليم في المناطق الريفية، حتى لا يكون هناك فرق كبير فيما يتعلق بالفرص التعليمية المتاحة للشباب في المدن والأرياف.

(4) جعل التعليم البولندي متوافقاً توافقاً تاماً مع مستويات التعليم في الاتحاد الأوربي.

### أهمية المشاركة الجماهيرية

لقد حدثت هذه التغييرات في إطار التغيير الاجتماعي السياسي الذي أثّر على التعليم كذلك. وقد شهد القرن العشرون ظهور الجماهير

كفاعلين سياسيين ارتفع صوتهم بشكل متزايد، وكان من نتيجة ذلك حدوث تحول للنتائج الطموحة. فمن ناحية خفف هذا التحول من الفوارق بين من يملكون ومن لا يملكون. وهكذا أسهمت «مشاركة الجماهير» في تحقيق المساواة النسبية في التعليم، ومن ثم هيأت فرص الحراك الاجتماعي. ولكنها من ناحية أخرى أفرزت ميولاً جماهيرية سلطوية شمولية، جعلت من القرن العشرين عصر الحروب الكبرى والصراعات الفكرية والجرائم غير المسبوقة في حق الإنسانية. وبينما توشك شمس القرن العشرين على المغيب نستطيع القول بأن المتشائمين قد بالغوا في مخاوفهم وتوقعاتهم. فالديمقراطية لم تمت، بل على العكس خرجت الدول الديمقراطية منتصرة من الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، وأصبحت أكثر قوة وأمناً من أي وقت مضى. فبعد خمس سنوات فقط من عام 1984 - الذي تحدث عنه جورج أورويل - سقط حائط برلين، وبدأت رحلة الدول الشيوعية إلى الحرية. ونحن الآن في وضع نستطيع معه الاستفادة من النتائج الإيجابية لظهور مجتمع الجماهير، دون الاضطرار لدفع الثمن الحتمي بفقد حريتنا.

والحق أقول، إن الحرية تنهض الآن في مناطق من العالم لم تذق طعمها قط. ورغم أن هذه عملية طويلة، فمن شبه المؤكد أنه لن ينتهي القرن العشرون، إلا وقد أتيح قدر من الحرية أكبر مما كنا نتخيل منذ عشرة أعوام.

# التعليم في القرن الحادي والعشرين

لقد غيرت مشاركة الجماهير من الديناميكيات الداخلية لنظم التعليم. وفي هذا الصدد قد نتساءل: كم عدد الجامعات التي تتحمل - في الوقت الحاضر - النظام التعليمي لجامعتي أوكسفورد أو كامبردج؟ إنه بلا شك عدد قليل جداً. ورغم أن هناك الآن مجموعات كبيرة من الطلاب، يدرِّس لهم أساتذة ليس بينهم إلا قدر محدود من الاتصال، فإن الطلاب يستطيعون الاتصال مع بعضهم البعض، بل ومع أساتذة في أماكن بعيدة، عن طريق الوسائل الحديثة التي لم نكن نحلم بها منذ قرن مضى.

لقد تغير التعليم بسبب التغير الجذري في وسائل الاتصال المتاحة، وبتأثيرها الحتمي فيما يتعلق بظروف التعليم الجماعي والثورة التقنية. لكن النمو السريع للمعرفة كان له ثمنه الباهظ، لأن المبالغة في التخصص خلقت لنا جيلاً من الأساتذة، لم يعد بمقدورهم فهم ما يفعله زملاؤهم. واختفى العالِم الشامل الكفء، الذي كان موجوداً في القرن التاسع عشر، بعد أن أدى التخصص إلى ضيق الآفاق الفكرية.

إن كل هذه التغيرات تؤدي بالضرورة إلى زيادة المطالبة بإجراء تغييرات في نظم التعليم. ويبدو أن هناك إجماعاً على عدم الاستغناء عن نظام التعليم، الذي تطور خلال القرن العشرين. وأصبح النقاش الدائر حول مستقبل التعليم يركز على اتجاه التغيير المأمول والملائم خلال القرن القادم.

## أهداف إصلاحات التعليم في القرن الحادي والعشرين

من خلال المناقشات الدائرة حول مستقبل التعليم في السنوات القادمة، اتفقت الآراء على أن التغييرات الهيكلية العميقة ـ وليس الإصلاحات الشكلية ـ هي الأمر المطلوب، إذا أردنا الوفاء بمتطلبات التعليم في المستقبل القريب، وهذا الهدف الأخير على وجه الخصوص يستحق بعض التعليق.

وبينما يوجد إجماع وطني كبير، فيما يتعلق ببرنامج بولندا، للاندماج مع الاتحاد الأوربي، فنحن ندرك أيضاً أن هناك مشكلات عديدة يتعين على بولندا أن تتصدى لها، في سبيل إنجاز هذا الطموح. صحيح أن معظم هذه المشكلات تنتمي إلى الجانب الاقتصادي، لكن بعضها يتعلق بالتعليم كذلك. وأهم ما نحتاجه هو تلك المتطلبات المتنوعة، مثل تقديم الموضوعات الأوربية في المدارس البولندية، وزيادة المعرفة باللغات والثقافات الأوربية الرئيسية، وزيادة التوافق مع البرامج التي يمكن أن تتيح لنا معادلة الشهادات البولندية بالشهادات في أوربا الغربية. إضافةً إلى ذلك، تهدف عملية صبغ التعليم بالصبغة الأوربية إلى خلق مواقف وقيم، تخدم الدور الذي ستقوم به بولندا في المستقبل، بكونها عضواً في الاتحاد الأوربي.

وللقضاء على إرث الماضي سيكون الاستغناء عن الأنماط والتحيزات العرقية مهمة التعليم البولندي في هذه الأيام. وفي هذا المجال تعيننا برامج خاصة تحت إشراف الاتحاد الأوربي مثل برنامج سقراط (SOCRATES) وبرنامج شباب أوربا (YOUTH FOR EUROPE) وبرنامج ليوناردو دافنشي (LEONARDO DA VINCI). وسيصبح بإمكان أعداد أكبر من الطلاب البولنديين أن يستفيدوا من المشاركة في هذه البرامج.

بيد أن صبغ التعليم بالصبغة الأوربية لا يعني إغلاق أبواب التعليم البولندي أمام التراث الغني للثقافات الأخرى، فقد أصبح العالم أصغر من ذي قبل، وبات لزاماً على كافة الأمم أن تتعلم من بعضها البعض وأن تعلم عن بعضها البعض. إننا ندرك إدراكاً تاماً أهمية فتح الآفاق الفكرية لشبابنا على الثقافات الغنية والمشكلات المعقدة في كافة أرجاء العالم، وتهدف اتفاقيات التعاون الثنائي - التي وقعتها بولندا مع دول كثيرة في جميع أنحاء العالم - إلى تمكيننا من زيادة تبادل المدرسين والطلاب، والاشتراك في المشروعات البحثية والدورات اللغوية. ويقوم كثير من البولنديين في الوقت الحاضر بالتدريس أو الدراسة في الخارج، ففي سنة 1995 وحدها سافر إلى الخارج 30224 بولنديا (منهم 4848 مدرساً)، وذلك بزيادة نسبتها 13 ٪ مقارنةً بعام 1994.

ونحن مصممون على الإسراع بعملية إقامة الجسور بين المؤسسات التعليمية في بولندا ومثيلاتها في الدول الأخرى.

ويهمني أن أشير هنا إلى منطقة من المناطق التي توجد بها فرص عظيمة لم تستغل الاستغلال الكامل، ألا وهي منطقة العالم العربي بثقافته العظيمة، وموارده المادية الهائلة، وتراثه الروحي العميق. وأثناء إعدادي لهذه الزيارة اطلعت على مجالات التعاون في مجال التعليم بين دولة الإمارات العربية المتحدة وبولندا، وسعدت عندما لمست مدى وسرعة التطور في هذا الإطار، لا سيما أن مدارس التعليم العالي البولندي عقدت 1667 اتفاقية تتعلق بالتعاون في مجالات البحوث والتدريس، وتشمل عدداً كبيراً من الموضوعات الفنية والاقتصادية والثقافية. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى دعم العلاقات بين بلدينا.

وفي عالم اليوم يجب أن نبذل قصارى جهدنا، كي نغتنم الفرص التي تتيحها نظم التعليم الوطنية، من أجل توطيد العلاقات بين الدول، وتحقيق تبادل المعارف، وسيادة التفاهم والصداقة بين الشعوب. ويحدوني أمل وطيد أن نتمكن - من خلال العمل سوياً - من تطوير التعليم الذي سيلبي احتياجاتنا خلال القرن القادم، قرن التكامل الدولي والإنجازات الجديدة في مجال سعي البشرية وراء المعرفة.

# نبذة عن المحاضر

## جيرزي فياتر

* يشغل البروفيسور جيرزي فياتر منصب وزير التعليم الوطني بجمهورية بولندا منذ 7 شباط/ فبراير 1996. وهو عضو في البرلمان البولندي منذ عام 1991، حيث رأس المجموعة البولندية للاتحاد البرلماني ولجنة المسؤولية الدستورية. وعمل في الثمانينيات عضواً بإحدى اللجان الحكومية المعنية بالإصلاح الاقتصادي، وتولى رئاسة سلسلة من مناقشات المائدة المستديرة حول موضوع الإصلاح السياسي.

* البروفيسور جيرزي فياتر حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة وارسو، وقد تولى عدة مناصب أكاديمية، منها رئاسة معهد العلوم الاجتماعية بجامعة وارسو في الفترة 1975 ـ 1977. وشغل منصب عميد قسم الدراسات الاجتماعية بنفس الجامعة في الفترة 1977 ـ 1980. وهو محاضر زائر بالأكاديمية العسكرية السياسية في بولندا، وبجامعة وارسو، وبجامعة كاليفورنيا ـ لوس انجلوس بالولايات المتحدة.

* ألف البروفيسور فياتر 22 كتاباً، وكتب أكثر من 400 مقالة، وهو عضو في عدد كبير من الاتحادات المحلية والدولية بوصفه خبيراً في العلوم الاجتماعية بمنظمة اليونسكو.

# صدر عن «سلسلة محاضرات الإمارات»

1 ـ بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

**مالكولم ريفكند**

2 ـ حركات الإسلام السياسي والمستقبل

**د. رضوان السيد**

3 ـ اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

**محمد سليم**

4 ـ إدارة الأزمات

**د. محمد رشاد الحملاوي**

5 ـ السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

**لينكولن بلومفيلد**

6 ـ المشكلة السكانية والسلم الدولي

**د. عدنان السيد حسين**

7 ـ مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

**د. محمد مصلح**

8 ـ التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

**خليل علي حيدر**

9 ـ الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

**بيتر آرنيت**

10 ـ الشورى بين النص والتجربة التاريخية

**د. رضوان السيد**

11 ـ مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

**د. جمال زكريا قاسم**

12 ـ التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

**هاني الحوراني**

13 ـ التعليم في القرن الحادي والعشرين

**جيرزي فياتر**



مـركـز الإمـارات للدراسـات والبـحـوث الاسـتـراتـ

irates Center for Strategic Studies and Research

ص.ب: ٤٥٦٧، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

تلفون: ٩٧١٢ـ٧٦٤٦٦٦، فاكس: ٩٧١٢ـ٧٧٣٥٣٣ E-mail: root@ecssr.edu